المتن

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين:

الأول: أن الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق، هذا هو الميزان الصحيح وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال، فإن الإنسان بشر يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته،فقد يكون الرجل دينًا وذا خلق ولكن يكون ناقص العلم أوضعيف الفهم، فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف، أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يكاد يعرف غيره فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك.

الشرح

طيب هذه الجملة ُ مفيدةٌ جدًا في الوزنِ أوفي الميزانِ. نقول"الحقُّ لايوزنُ بالرجالِ"يعني بمعنى أننا لا نستدلُ على هذا القولِ بأنَّهُ صوابٌ أو صحيحٌ لأنَّ فلانًا قالَهُ ؛لماذا؟ لأن فلانًا قد يُخطِئُ لاشكَ لكننا نَزِنُ الرجالَ بالحقِ أي أننا إذا عرفنا أنَّ هذا الرجلَ حريصٌ على الحق متبِعٌ له ارتفع قدرُ هذا الرجلِ إيش؟ عندنا وصارَ له ميزانٌ. فالرجالُ يوزَنونَ بالحق؛ ولايُوزَنُ بهم الحقُ لأنهم تابعونَ للحقِ والحقُ ليس تابعًا لهم واضح؟طيب هذا الكلام على إطلاقِهِ يُشكِلُ علينا؛ لأننا إذا رأينا رجلاً عالمًا ذا دينٍ قويًا في علمِهِ فإنَّ لكلامه عندنا وزنٌ أكثرُ من أن يقولَهُ رجلٌ آخرُ دونَه في العلمِ والدينِ أليس كذلك؟ بلى ولهذا نقبلُ خبرَ العدلِ ونتوقفُ في خبرِ الفاسِقِ.فوَزَنَّا الخبرَ الآن بمن؟ بالرجال.قلنا خبرُ العدلِ مقبولٌ وخبرُ الفاسِقِ متوقفٌ لامتوقفٌ فيه ماهو مردود " إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ

فَتَبَيَّنُوا"[الحجرات:6].ما قال فردوه نَتَبَيَّن والعدلُ نقبلُ.إذن صارَ للرجالِ اعتبارٌ؛ لكننا نقولُ ليس هذا على سبيلِ الإطلاقِ. فالنفيُ على سبيلِ الإطلاقِ ليس بصحيحٍ والإثباتُ على سبيلِ الإطلاقِ ليس بصحيحٍ؛ ولهذا استدركنا فقلنا: هذا هو الميزانُ الصحيحُ وإن كانَ لمقامِ الرجالِ ومراتِبِهم أثرٌ في قبولِ أقوالِهم كما نقبلُ خبر العدلِ ونتوقفُ في خبرِ الفاسِقِ. لكن ليس هذا هو الميزانُ في كلِ حالٍ فإنَّ الإنسانَ بشرٌ إلى آخره.إذن فنقول حتى لو فرضنا أنَّ أبا الحسنِ الأشعريّ كان مذهبُهُ مذهبَ الأشاعِرةِ المتأخرين فإنَّ هذا لايستلزمُ أن يكون هو الصوابُ. بِناءً على القاعدةِ أننا لانزنُ الحقَ بالرجالِ ولكن نزنُ الرجالَ بالحقِ. إينعم طيب يقولُ:فإنَّ الرجلَ قد يكونُ دَيِّنًا وذا خلقٍ ولكن يكونَ ناقِصَ العلمِ أوضعيفَ الفهمِ فيفوتُهُ من الصوابِ بقدرِ ماحَصلَ له من النقصِ والضعفِ أو يكون قد نشأ على طريقٍ معينٍ أومذهبٍ معينٍ لايكادُ يعرفُ غيرَهُ فيظنُ أنَّ الصوابَ مُنحصِرٌ فيهِ ونحو ذلك. واضح؟

المتن

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة.

وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة.

وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

الشرح

صحيح يقول أنتم إذا قابلتمونا بالرجال قلتم معنا فلان وفلان وفلان قلنا لهم:الله يحييكم معنا الأئمة الأربعة هذا أولا:فهل في متبوعيكم مَنْ هو مثلُ الأئمةِ الأربعةِ؟ الجواب:كلُ أحدٍ حتى هم يقولون لأ ولايستطيعون أن يقولوا نعم,لا أن يقولوا إنَّ في متبوعينا مَنْ هو مثلُ الأربعةِ ولا من هو خيرٌ منهم. ولو قالوا ذلكَ لكذبهُمُ الناسُ. فالإمامةُ بالدينِ تُعرفُ بكثرةِ الأتباعِ.فأينَ لواحدٍ من أئمةِ الأشاعرةِ من الأتباعِ ماكان لهؤلاءِ الأئمةِ الأربعةِ الذين جمهورُ المسلمين على طريقتِهم.

ثانيًا:نرتقي فوقَ هذا,التابعون كلُ التابعين مافيهم أحدٌ على مذهبِ الأشاعرةِ.هل أحدٌ يدعي أنَّ في متبوعه مَنْ هو أفضلُ من التابعين؟على سبيلِ العموم ماهو على سبيلِ الإفراد؟ لأ.

ثالثًا:طيب نعلوا على ذلك ونقولُ عندنا الصحابةُ والخلفاءُ الراشدون لو وُزِنَ جميعُ متبوعيكم وأنتم معهم بأبي بكرٍ-رضي الله عنه-لرَجَحَ بهم أبوبكر ألفَ مرةٍ. فهل في متبوعيكم أن يكون مثلُ هؤلاءِ؟الجواب: لأ .فتبيَّنَ الآن أننا لو ذهبنا نُقابلُ الرجالَ بالرجالِ لوجدنا رجالَنا أعظمَ بكثيرٍ من رجالِهم لا الذين في طبقتِهم ولا الذين أعلى من طبقتِهم ولا الطبقة العليا وهم الصحابةُ والخلفاءُ الراشدون واضح؟ فتبيَّنَ الآن أنَّ قولَهُم على كلِّ تقديرٍ لايُمكِنُ رُجحانهُ بل ولامساواتهُ لمذهبِ السلفِ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ والحمدُ لله.

المتن

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قَدَمَ صدقٍ في الإسلام والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم،ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطؤوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

الشرح

هذا واضحٌ نحنُ لانُنكِرُ أنَّ لبعضِ العلماء المسلمين الأشعريين قدمَ صِدقٍ في الإسلامِ في الذبِ عن كتابِ اللهِ وسُنةِ رسولهِ والعنايةِ بهما وغيرِ ذلكَ ولكن هذا لا يمنعُ من أن نقولَ إذا أخطؤوا إنهم أخطؤوا ولا يلزمُ أن يكونَ كلُّ ما قالوهُ صوابًا.

المتن

ولا ننكر أيضًا أن لبعضهم قصدًا حسنًا فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لابد أن يكون موافقًا لشريعة الله - عز وجل - فإن كان مخالفًا لها وجب رده على قائله كائنًا من كان؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد."

الشرح

صح نحنُ لا ننكِرُ أنَّ هؤلاءِ لهم قدمَ صدقٍ في العنايةِ بكتابِ اللهِ وسُنةِ رسوله -عليه الصلاة والسلام- لاننكر أيضًا أنَّ لهم قصدًا حسنًا فيما ذهبوا إليهِ من تأويلِ آياتِ الصفاتِ. فمثلاً إذا قالوا في قوله تعالى"وجاءَ ربُكَ" جاءَ أمرُ ربِكَ تنزيهًا للهِ-عز وجل-عن مُماثلةِ المخلوقين كما زعموا فهذا حُسنُ القصدِ يعني ماقصدوا من قولهم وجاءَ أمرُ ربكَ تحريف الكتابِ والسُنةِ ؛وإنما قصدوا قصدًا حسنًا وهو تنزيهُ اللهِ تعالى عن مماثلةِ المخلوقين. لكن هل قصدُ الإنسانِ الحسنِ إذا خالفَ قولُهُ الحقَ؛ هل يُبَرِرُ لنا أن نقولَ بقولِهِ أو أن نُصَوِّبَ قولَهُ؟ لأ؛لا يلزمُ بل نقولُ:إنَّ قولَهُ إذا كان خطأً ولوكانَ هو حَسنُ القصدِ فإنَّهُ مردودٌ ؛لقولِ الرسول-عليه الصلاة والسلام "مَنْ عَمِلَ عملاً ليسَ عليهِ أمرُنا فهو ردٌ"وفي لفظ "مَنْ أحدثَ في أمرِنا ماليس منه فهو ردٌ."